الثورة
الثلاثاء 24 شوال 1433هـ 11 سبتمبر 2012م العدد (17465)

الحكومة.. وأهم متطلبات المرحلة الراهنة

ضرورة فرض هيبة الدولة في كل شبر من أرض الوطن

ينبغي التركيز على أهم قضايا وهموم وتطلعات الجماهير وإيجاد الحلول لها

رياض شمسان

الخطاب الهام الذي ألقاه الأخ المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية أمام الإخوة رئيس وأعضاء مجلس النواب يوم الأحد قبل الماضي.. حظي بأصداء واسعة على الصعيدين الداخلي والخارجي.. وترك أبلغ الأثر في نفوس الجماهير اليمنية التي عبَّرت عن تقديرها الكبير للرئيس القائد عبدربه منصور هادي وحرصه الشديد على التحدث بكل شفافية ومصداقية حول العديد من القضايا الوطنية الهامة.. واضعاً النقاط على الحروف.. موضحاً المهام الوطنية المناطة بالجميع في المرحلة الراهنة.. محدداً معالم الطريق إلى المستقبل الواعد بالخير العميم إن شاء الله.. مؤكداً بأن اليمن أمانة في أعناق الجميع لإخراجه من دوامة الأزمات المتلاحقة إلى بر الأمان.. وهو ما يتوجب على الجميع التكاتف والعمل بروح الفريق الواحد لبناء اليمن الجديد.. ولقد ثمَّنت الجماهير اليمنية عالياً الجهود الوطنية المخلصة التي بذلتها القيادة السياسية ومجلس النواب وحكومة الوفاق الوطني تلك الجهود التي أدت إلى نجاح المرحلة الأولى من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.. وأثمرت عن موافقة مؤتمر المانحين بالرياض على دعم اليمن بمبلغ ٦ مليارات و٤٠٠ مليون دولار.

مكافحة البطالة وخلق مجتمع يمني إنتاجي ضرورة ملحة

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الفترة الانتقالية محددة بعامين فقط.. مضى منها ستة أشهر.. والباقي منها ١٨ شهراً.. أي أنه يتوجب على الجميع أن يدرك وخاصة الحكومة بأن (الوقت من ذهب) وأن (الوقت كالسيف.. إن لم تقطعه.. قطعك).. وبالتالي يتطلب من حكومة الوفاق الوطني برئاسة الأستاذ محمد سالم باسندوة أن تعمل بنوايا خيرة وصادقة على استغلال الوقت وكذا الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة لديها وبالذات الدعم المالي ٦,٤ مليار دولار المقدم من الدول المناحة.. وتسخيرها لتنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.. إضافة إلى ضرورة وضع برنامج عمل وطني يتضمن أهم الأولويات التي يتطلبها المواطنون في المرحلة الراهنة تزامناً مع تنفيذ آلية المبادرة الخليجية.. وذلك من خلال العمل ليلاً ونهاراً وبدون كلل أو ملل على تنفيذ (الأهم قبل المهم) من متطلبات الناس الضرورية في حياتهم اليومية الآنية العاجلة (المذكورة أدناه).. حيث يمكن للحكومة الاستفادة من العقول النيرة اليمنية في مجال القانون والاقتصاد والتنمية وهم كثيرون جداً وذلك للمشاركة في وضع وتنفيذ برنامج العمل الوطني للمرحلة الراهنة..

وهكذا بفضل النوايا الخيرة الصادقة للحكومة والإرادة السياسية القوية.. ومشاركة العقول الوطنية النيرة في عملية بناء اليمن الجديد.. وكذا تكاتف ودعم كافة القوى الوطنية وشرائح المجتمع اليمني للحكومة.. بإذنه تعالى سيبارك الله جل شأنه هذه الخطوات والجهود المخلصة وستتحقق آمالنا وطموحاتنا.

ولذا نأمل من الحكومة أن يتضمن برنامج عمل الحكومة في المرحلة الانتقالية الراهنة التركيز على أهم قضايا وهموم وتطلعات الجماهير اليومية والعمل على إيجاد ووضع الحلول والمعالجات المطلوبة وتنفيذ (الأهم قبل المهم) على أرض الواقع المعاش، ونود التأكيد هنا على أن تنفيذ هذا البرنامج سيسهم بفاعلية أيضاً في تحقيق النجاح الكبير للمرحلة الثانية من المبادرة الخليجية.

أهم متطلبات المرحلة الراهنة

١- مواصلة جهود العمل على تحقيق الأمن والاستقرار في عموم محافظات الجمهورية.. وذلك بفرض هيبة الدولة في كل شبر من أرض الوطن، أي بإصدار القوانين الهادفة إلى ترسيخ الحرية والعدل والمساواة في المجتمع اليمني والحرص على تطبيقها بكل حزم وشدة على الجميع بدون استثناءات عبر إسراع محاكم القضاء بإصدار الأحكام والالتزام بتنفيذها دون تأخير أو مماطلة.. إضافة إلى ضرورة انتشار الأمن والجيش في المحافظات للقيام بحماية النظام والقانون ومتابعة وضبط الإرهابيين والمخربين الذين يقومون بتخريب وتفجير البترول والغاز والكهرباء وغيرها من المنشآت الحكومية وكذا ضبط قطاع الطرق والمتنفذين وغيرهم من المخالفين لقانون حمل السلاح والقوانين الأخرى.

٢- ضرورة إنشاء هيئة عامة لمكافحة البطالة تهدف إلى خلق مجتمع يمني إنتاجي من خلال إقامة مشاريع إنتاجية في كافة محافظات الجمهورية تستوعب أكثر من (٥ ملايين) شاب العاطلين عن العمل.. وذلك بتمويل مالي قدره مليار دولار أمريكي يتم اعتماده من الدعم المالي لليمن المقدم من مؤتمر المانحين بالرياض والمقدر بـ(٦,٤) مليار دولار.. (التفاصيل الكاملة لبرنامج مكافحة البطالة منشور أدناه).

٣- بناء اقتصاد وطني قوي.. مع ضرورة الاهتمام بالزراعة والري والثروة السمكية والحيوانية وتحقيق الأمن الغذائي.

٤- مواصلة محاربة الفساد بكل جدية وأمانة ومصداقية..

٥- إعادة النظر في أوضاع ونظم هيئات المستشفيات الحكومية العامة في المحافظات.. بما يضمن توفير الخدمات الطبية للمواطنين الفقراء مجاناً وتزويد هذه المستشفيات بالأطباء اليمنيين الماهرين والأطباء العرب والأجانب والأدوية وتوفيرها للفقراء مجاناً أو بأسعار مناسبة.. وإقامة الرقابة المشددة على هذه المستشفيات.

٦- تفعيل نظام التدوير الوظيفي.. وإصدار تعيينات جديدة في المؤسسات الحكومية بقيادات نزيهة وكفؤة.. مع تطبيق (وضع الرجل المناسب في المكان المناسب) ومبدأ (الثواب والعقاب).

٧- استبدال محافظين قادرين على إدارة الأمور في المحافظات بدلاً عن المحافظين غير القادرين على ذلك..

٨- تفعيل دور المجالس المحلية في المحافظات والخروج بها من ركودها الراهن.. وكذا ضرورة التعجيل بعقد المؤتمر العام للمجالس المحلية.. إضافة إلى الإسراع بمناقشة وإصدار قانون الحكم المحلي والبدء بتنفيذه.

٩- التوسع في التعليم الفني والمهني من خلال الاهتمام بإنشاء المعاهد الفنية في عموم المحافظات مع ضرورة الاهتمام برفد هذه المعاهد بالقيادات الإدارية النزيهة الكفؤة وكذا المدرسين الأكفاء والإمكانيات والأجهزة والمعدات الفنية المطلوبة التي تضمن تخرج الدارسين المؤهلين علمياً كمخرجات تلبي متطلبات سوق العمل.

١٠- العمل على تعزيز روح الوحدة الوطنية بين أبناء الوطن اليمني الواحد من خلال وسائل الإعلام واللقاءات المباشرة.

١١- الحفاظ على النظافة في كل أنحاء البلاد.. والاهتمام بتوفير كافة الإمكانيات والمعدات المطلوبة لتأمين النظافة في بلادنا.

١٢- الاهتمام بتنفيذ المشاريع الخدمية الهامة فقط في المرحلة الراهنة وذلك بالتركيز على تنفيذ المشاريع الخاصة بالكهرباء والمياه إضافة إلى المشاريع الخاصة بالصحة العامة للمواطنين وصيانة الطرق.. فقط.

١٣- الإسراع في إعادة الإعمار لمحافظة صعدة المتضررة من الحرب.

١٤- الإسراع في إعادة الإعمار لمحافظة أبين المتضررة من الحرب.

١٥- الإسراع في إعادة الإعمار لمحافظات حضرموت والمهرة وشبوة المتضررة من السيول.

١٦- ضبط ومحاسبة وردع المتنفذين المعرقلين لحركة الاستثمار وكذا المتاجرين بالأراضي في البلاد.

١٧- إعادة النظر في قيادة الهيئة العامة للاستثمار وبعض كوادرها.. وإلزام هذه الهيئة بالعمل الجاد لجذب المستثمرين المحليين والعرب والأجانب لإقامة مشاريع استثمارية في بلادنا.

١٨- العمل على دعم ورعاية الشباب الفقراء الدارسين في المراحل الأساسية والثانوية والجامعية وتقديم العون المالي والمعنوي لهم.

١٩- ضرورة الاهتمام بالشباب المبدعين وتبني إبراز بحوثهم العلمية وغيرها من الإبداعات.

٢٠- توزيع الأراضي السكنية للشباب ودعمهم في عملية بناء المساكن لهم.

مقترح خاص ببرنامج مكافحة البطالة

لا يختلف اثنان على أن البطالة والفقر هما وجهان لعملة واحدة.. وأنه عندما يتم القضاء على البطالة لن يكون هناك أي فقر في البلاد..

ومن المعروف أيضاً أن انتشار البطالة في أي مجتمع ينتج عنها الفراغ القاتل الذي يدفع الشباب إلى إثارة المشاكل في البلاد.. ولأن الحكومات السابقة في بلادنا ظلت سنوات طويلة معتمدة على تنفيذ سياسة التخفيف من الفقر ممثلة بشبكة الأمان الاجتماعي التي وضعها خبراء أجانب غير ملمين بالواقع اليمني المعاش وهي السياسة التي أثبتت فشلها وهكذا نتيجة لعدم اهتمام الحكومات السابقة بمكافحة البطالة التي يعاني منها أكثر من خمسة ملايين شاب.. تفاقمت الأمور وتضاعفت معاناة الشباب الذين خرجوا في البداية مطالبين بمكافحة البطالة ثم قاموا بثورة شعبية.. مطالبين بإسقاط النظام.. وكان ما كان.

وبما أن البطالة تعتبر الهم الأكبر الذي يقاسي منه الأمرين أكثر من خمسة ملايين شاب في المرحلة الراهنة في بلادنا.. فقد بات من الضروري أن تقوم حكومة الوفاق الوطني بإنشاء (هيئة عامة لمكافحة البطالة) تهدف إلى خلق مجتمع يمني إنتاجي.. من خلال إقامة مشاريع إنتاجية (زراعية – صناعية – سياحية) وغيرها تستوعب كافة الشباب (جامعيين – ثانوية عامة – معاهد فنية – إعدادية – بدون شهادات) والأسر الفقيرة القادرة على العطاء في عموم محافظات الجمهورية وتخلق منهم مجتمعاً إنتاجياً.. وهو ما يتطلب اختيار وتعيين مجلس إدارة ومكتب تنفيذي للهيئة من قيادات اقتصادية يمنية من أصحاب العقول النيرة المشهود لها بالنزاهة والكفاءة العالية والخبرة الواسعة في المجال الاقتصادي والذين سيقومون بوضع أهداف وخطة عمل الهيئة.. ويمكن لقيادة الهيئة الاستعانة بعدد من الأصدقاء الخبراء الصينيين وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة المختصين في هذا المجال وذلك في إطار التعاون الثنائي بين بلادنا وتلك الدول.. ويشارك في ذلك الإخوة المحافظون والمجالس المحلية والجامعات ومكاتب الشؤون الاجتماعية وغيرها من الجهات المعنية، في كل محافظة.. بحيث يقوم الأكاديميون الاقتصاديون بالتعاون مع الخبراء من الأشقاء والأصدقاء بوضع دراسة جدوى اقتصادية للمشاريع الإنتاجية المطلوب إقامتها في كل محافظة حسب مقوماتها الطبيعية.. كما تقوم المجالس المحلية وغيرها بعمليات مسح شامل وحصر وتسجيل الشباب العاطلين عن العمل والأسر الفقيرة القادرة على الإنتاج.. وتقديم الكشوفات إلى محافظ المحافظة لرفعها إلى قيادة الهيئة العامة لمكافحة البطالة لاتخاذ اللازم.

ويا حبذا لو يتم الإسراع بحصر الأراضي الزراعية التابعة للدولة وتسليمها إلى هيئة مكافحة البطالة لتوزيعها على الشباب.

وبذلك سيرتبط وينشغل الشباب بالعمل والإنتاج ولن تكون هناك مشاكل وسيتحقق الأمن والاستقرار في البلاد..

التمويل المالي المطلوب لمكافحة البطالة

بالنسبة للتمويل المالي المطلوب للهيئة العامة لمكافحة البطالة.. فهو مبلغ وقدره (مليار دولار أمريكي) على أن يتم اعتماده من الدعم المالي المقدم لليمن من مؤتمر المانحين بالرياض وسيمنح للهيئة مرة واحدة فقط ليكون رأسمالاً ثابتاً لها يتم استثماره في إقامة مشاريع إنتاجية وقروض جماعية للشباب ذات جدوى اقتصادية على أن يقوم الشباب بتسديد القروض خلال فترة زمنية مناسبة للشباب مع ضرورة منحهم إعفاءات من الضرائب والجمارك لفترة زمنية محددة.. وبذلك ستضمن الهيئة استعادة أموالها وستحقق نجاحاً كبيراً في مكافحة البطالة والقضاء عليها وخلق مجتمع إنتاجي.

دعم خارجي

ويا حبذا أيضاً أن نطلب من الأشقاء والأصدقاء الدعم التنموي الخاص بهذا البرنامج والمتمثل في ضرورة إنشاء البنية التحتية المطلوبة لإقامة مشاريع مكافحة البطالة في المحافظات من طاقة كهربائية قوية تقدر بحوالي (ألفين) ميجاوات إضافة إلى مشاريع المياه والصرف الصحي وغيره.

وفي إطار العلاقات التعاون الثنائي بين بلادنا والدول الشقيقة والصديقة نرى ضرورة الاستفادة من طلب خبراء متخصصين في مجالات (الزراعة وبالذات القمح- الصناعة- السياحة) للمشاركة في إقامة المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية وتدريب وتأهيل الشباب.. والإشراف على عمليات الإنتاج والتسويق.. الخ، وكذا وضع خطة عمل سياحية وتدريب وتأهيل الشباب في المجال السياحي.. حيث يمكن طلب الخبراء من (الصين – اليابان – ماليزيا – كوريا – الاتحاد الأوروبي – تونس – مصر) وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة.

المشاريع المطلوبة لمكافحة البطالة

أما بالنسبة للمشاريع المطلوب إقامتها لمكافحة البطالة في بلادنا فهي كثيرة ومنها التالي:

مشاريع زراعية

التوسع في زراعة الحبوب وخاصة القمح ذو البذور المحسنة مثل سوريا.. وكذا القطن والبن والتبغ والخضروات والفواكه وغيرها.. وصولاً إلى تحقيق الأمن الغذائي.

مشاريع صناعية

التوسع في صناعة الغزل والنسيج.. وصناعة الملابس الجاهزة.

صناعة تعليب المواد الغذائية والعصائر من المحاصيل الزراعية المحلية.

صناعة مواد البناء بأنواعها.

صناعة الزجاج مشتقاته من أدوات وغيرها.

صناعة المشتقات النفطية (زيت السيارات وغيرها).

صناعة القرطاسية للمكاتب من أقلام وأوراق ودبابيس الخ..

لعب الأطفال.

صناعة الحلوى والبخور.

الصناعات الحرفية بأنواعها.

صناعة الأثاث المنزلية والمكتبية.

صناعة الكثير من السلع الحياتية الضرورية التي نستهلكها يومياً ونستوردها حالياً من الخارج.. وغيرها من الصناعات التي ستحقق لنا الاكتفاء الذاتي وتوفر لنا العملات الصعبة.

٣- مشاريع سياحية

وهي كثيرة جداً حسب الخطة السياحية التي سيتم وضعها ومنها:

إقامة الاستراحات على الطرق الطويلة بين المحافظات.

أكشاك لبيع الهدايا وغيرها من الأشياء الخاصة باليمن.

٤- مشاريع أخرى

– مزارع دواجن وثروة حيوانية.

– مشاريع الاصطياد السمكي.

– إقامة هناجر كبيرة في عدد من مديريات المحافظات تتضمن ورش عمل للشباب خاصة بالخراطة والسمكرة للسيارات – إصلاح الثلاجات والبوتاجاز والتلفزيونات والأجهزة الإلكترونية الأخرى – الكهرباء – السباكة – والنجارة وغيرها من المهن الفنية.

– محلات الكوافير للنساء – ومحلات البنشر وتغيير الزيوت.

– محلات للكمبيوتر– استديوهات تصوير وغير ذلك.

محاربة الفساد.. وبناء اقتصاد وطني قوي

العمل على تنفيذ الأهم قبل المهم من المشاريع الحيوية